الفصل الخامس

مستقبل إنتاج الغذاء: بين اليأس والرجاء

عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، تصاعد القلق فى كثير من أقطار العالم والخوف من نقص حتمى فى امدادات الغذاء، ولكن سرعان ما أفسح هذا القلق الطريق لشعور بالاطمئنان والأمل، بسبب الزيادات الكبيرة فى إنتاج الغذاء وفى المخزون خلال عقدى الخمسينات والستينات. إلا أن موسمين مناخيين سيئيين فى جنوب آسيا أديا إلى عودة الحديث بشدة عن حتمية المجاعة.

ففى عام ١٩٦٦/٦٥م حدث جفاف فى الهند وباكستان وتكرر فى العام التالى، ومن ثم حدث نقص شديد فى الحبوب ومجاعة، وقدمت شحنات انقاذ من الحبوب، وانخفض مخزون الحبوب العالمى من ١٥٦ مليون طن فى يوليو ١٩٦٥م، أى حوالى ١٦٪ من الإنتاج العالمى، إلى ١٢٩ مليون طن فى يوليو التالى، أى حوالى ١٣٪ من الإنتاج العالمى.

ولقد استجاب العالم، على الأقل مؤقتاً، لتحدى نقص مستمر فى امدادات الغذاء العالمية، وبدأت بعض الأقطار النامية(١) ومنها أقطار العالم الإسلامى فى دفع عملية التنمية الزراعية.

وفيما بين عامى ٦٧و١٩٧١م، زاد إنتاج الحبوب الغذائية (القمح والأرز) بدرجة كبيرة، مع بداية الثورة الخضراء فى آسيا، وازداد المخزون العالمى، وانقلب القلق الذى ساد أوساط الستينات من احتمال كوارث غذاء عالمية إلى اعتقاد بعض المراقبين، أن مشكلة الغذاء فى العالم قد أمكن التحكم فيها بصورة نهائية. إلا أن الفترة ٧٢-١٩٧٤ أعادت البندول إلى جانب القلق ثانية، فقد شهدت هذه الفترة أحداثاً متواكبة : نقص الإنتاج فى مناطق عديدة وعلى التوالى صاحبة توسع سريع فى الطلب على الغذاء، خاصة فى الاتحاد السوفيتى، ترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب إلى ثلاثة أمثاله خلال ثمانية شهور (٢).

هذا عن الماضى، فماذا عن المستقبل؟

فى السنوات القادمة، سوف تتحدد قضية الغذاء على الصعيد العالمى بالتوازن بين "الطلب على الغذاء" و"إمدادات الغذاء" فإذا رجحت كفة الإمدادات استقرت الأمور وساد التفاؤل، وإذا رجحت كفة الطلب كانت المشكلة (٣).

وبطبيعة الحال، سوف تكون هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف، فعلى جانب "الطلب على الغذاء" أو

١- د. محمد عبدالسلام، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.
٢- نفس المرجع، ص ٢٨.
٣- نفس المرجع، ص ٢٩.

"السكان" هناك اتفاق عام، فهيئة الأمم المتحدة مثلاً تتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥م، أى بزيادة نحو مليارين ونصف، وأن الغالبية العظمى من هذه الزيادة سوف تكون فى الدول النامية التى سيشكل سكانها نحو ٨٣٪ من سكان العالم، وأن نسبة سكان الحضر فى الدول النامية سوف تزيد كثيراً من نحو ٣١٪ عام ١٩٨٥م، أى مليار نسمة، إلى ٥٧٪ عام ٢٠٢٥، أى أربعة مليارات نسمة (١).

أمام هذه الزيادة المتوقعة فى "الطلب على الغذاء" نتيجة لزيادة السكان، يتشكل اتفاق عام على أن امدادات الغذاء عام ٢٠٢٥ يجب أن تزيد إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٥. هل يمكن تحقيق هذه الزيادة؟

هنا تختلف التوقعات كثيراً فى طيف كامل على أحد طرفيه، من يؤكد قرب تحقيق كابوس المالتوسية ما لم تتم السيطرة على الزيادة السكانية وفوراً، وعلى الطرف الآخر من يؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة غذاء، وسوف تسير الأمور إلى خير ما يرام. وفيما بينها درجات متفاوتة من الخوف والأمل (٢).

والأفكار المحورية لهذه الاتجاهات الأربعة:

الأول - الرأى المتشائم

ويؤسس أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم على:

١- استمرار الزيادة السكانية وصعوبة السيطرة عليها، والزيادة السكانية لا تعنى فقط احتياجات أكبر من الغذاء، ولكن أيضاً تعنى الاقتطاع من الموارد الطبيعية خاصة الأرض والماء، والضغط على الموارد المالية التى يمكن توجيهها للتنمية الزراعية.

٢- محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة احتمالات زيادتها، بل زيادة احتمال تعرضها للتآكل، واحتمالات تكثيف استخدامها قليلة، نظراً لأن الموارد المائية بدورها محدودة.

٣- امكانية زيادة المحصول البيولوجى للحبوب آخذه فى التناقص.

وباختصار فهم يرون أن كوكب الأرض يقترب سريعاً من نقطة تجاوز السعة الاستعابية، أى أن الموارد الطبيعية على وشك أن تصل إلى نقطة العجز عن توفير القاعدة الأساسية لإنتاج المزيد من الغذاء للسكان المتزايدين (٣) ومن أنصار هذا الرأى.

١- نفس المرجع، ص ٣٠.
٢- نفس المرجع، ص ٣١.
٣- نفس المرجع، ص ٣١.

Bronen,I. and H. Kame (1993),Ful House: Reassurinc The Earth Populatian Carrying Capacity The weorld Watch Environmental Alert Sries,NewYOrk.

الثانى- الحل عند الدول المتقدمة:

وهذا الرأى يرى أن الدول المتقدمة هى المؤهلة لحل مشكلة الغذاء للعالم، ويعبر عن هذا الاتجاه "كاروثرز" Carruhthers Iam (1993). "Coing,Gone: Tropical Agriculture As Keur IT? Tropical Agriculure Neusletter (UK). 13(3):1-5.

الذى يرى أن دول المناطق المدارية وشبه المدارية، أى الدول النامية بوجه عام ومنها معظم الدول الإسلامية، لن تكون قادرة على توفير الغذاء لسكانها البلايين الأربعة عام ٢٠٢٥م، وأن البيئات المدارية وشبه المدارية الهشه سوف توفر بالكاد نصف الاحتياجات، ومن ثم فسوف يكون على الدول المتقدمة أن تغطى العجز، وبالتالى أن تتضاعف تجارة الحبوب إلى أربعة أمثال من مائتى مليون طن إلى ثمانية مليون طن، وسوف يكون موقف الدول النامية سيئاً للغاية نتيجة اعتمادها على الاستيراد بدءاً من عواقب ارتفاع الأسعار وحتى تعرض السكات للمعاناه من نقص وسوء التغذية(١).

الثالث - المتفائل:

يرى أصحاب هذا الرأى أن معدل الزيادة السكانية سوف ينخفض، مثلاً من ١,٧٤٪ عام ١٩٩٤م إلى ١,٤٠٪ عام ٢٠١٠م، بينما سوف يزيد إنتاج الحبوب بمعدل ٢٪ سنوياً، ومن ثم سوف يكفى للوفاء باحتياجات السكان. إلا أن الدول النامية سوف تزيد من وارداتها من الغذاء بمعدل ٤٪ ومن ثم سوف يتضاعف وارداتها عام ٢٠١٠م، وسوف تستطيع الدول المتقدمة توفير هذه الاحتياجات. وهكذا فإن هذا التفاؤل هو للدول المتقدمة(٢).

وهناك من يتحفظ مثل "يورك" فيما يتعلق بالدول النامية ويرى أن الاتجاهات الحالية فى إنتاج الغذاء لا تقدم وعداً عظيماً بالدول النامية، وأن النمو فى الإنتاج الزراعى فى الكثير من دول العالم الثالث يتباطأ بصورة واضحة، ففى خلال ست وثلاثين سنة فيما بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٨٦ فى أربع مناطق للدول النامية (شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا) ومعظمها دول إسلامية، كان معدل النمو فى إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد أقل خلال السنوات التسع الأخيرة (٧٧ - ١٩٨٦) عنه خلال الفترة كلها، مما يدل على أن العدل بين الدول النامية تراجعت للخلف فى الجهود لمقابلة الطلب على المنتجات الغذائية(٣).

١- نفس المرجع، ص ٣٢.
٢- نفس المرجع، ص ٣٢.
٣- نفس المرجع، ص ٣٣.

الرأى الرابع – الرأى التقليدى:

وأصحاب هذا الرأى يمثلون القاعدة العريضة للمهتمين بقضايا التنمية الزراعية، وهم يرون بأن احتمالات تحقيق زيادة فى قاعدة الموارد الطبيعية محدودة وأن التحدى الحقيقى الذى يواجة الزراعة فى الثلاثين عاما القادمة هو مضاعفة الإنتاج الزراعى وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية تقريباً مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك وهذا فى الحقيقة يعتبر تحدياً مزدوجاً:

١- إيجاد نظم إنتاج مستدامة بيئياً تحسن الإنتاجية

٢- إدارة سليمة للموارد الطبيعية.

وهكذا فإن مضاعفة إنتاج الغذاء يجب أن تتحقق أساساً من خلال زيادة الانتاجية لوحدة الموارد الطبيعية – الهتكار من الأرض الزراعية والمتر المكعب من ماء الرى – فى نفس الوقت الذى تضغط فيه جهود تحقيق الزيادة فى الإنتاجية على الموارد الطبيعية، ولكن توجيه الاهتمام الكافى لهذه القضية كفيل بإيجاد الحلول المطلوبة للمعضلة (١).

ويمكن استخلاص النتائج التالية من العرض السابق للآراء الأربعة:

أولاً- إن أفضل التوقعات وأكثرها تفاؤلاً على المستوى العالمى تشير إلى أن إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد سيظل تقريباً عند مستواه الحالى، ولو أنه يمكن أن يتراجع كثيراً فى العديد من الدول النامية، وكذلك بالنسبة لأقطار العالم الإسلامى.

وهذا يعنى أن أى ظروف مناخية أو سياسية تؤثر فى الإنتاجية أو فى امدادات الغذاء فى قطر كبير أو مجموعة أقطار يمكن أن تؤثر بالتالى وبصورة مباشرة فى حالة الغذاء على المستوى العالمى، أى أن حالة الغذاء لا يتوقع لها أن تصل إلى مرحلة استقرار يدفع إلى الاطمئنان والاسترخاء.

ثانياً- إن تزايد اعتماد الدول النامية، ومن بينها معظم الأقطار الإسلامية، على الاستيراد سوف يعنى أن يظل أمنها الغذائى، فضلاً عن اقتصادها، ومن ثم استقرارها السياسى معرضاً لأخطار جسيمة يمكن أن تحدث فى أى وقت (٢).

ثالثاً- إن تراجع اهتمام الدول المتقدمة بتقديم العون للدول النامية، ربما يسبب تغير الظروف السياسية وانتهاء الاستقطاب العالمى السابق، وربما لأنها ذات مصلحة فى زيادة صادرتها من الموارد الغذائية وما تحققه لها من مزايا اقتصادية وسياسية، وربما لأسباب أخرى، يعنى بالضرورة أن على الدول النامية أو دول

١- نفس المرجع، ص ٣٣-٣٤.

٢- نفس المرجع، ص ٣٥.

الجنوب، ومنها أقطار العالم الإسلامى أن تعتمد على الذات ليس فقط فى تحقيق التنمية الزراعية، ولكن أيضاً فى امتلاك أهم الوسائل للتنمية الزراعية وهى التكنولوجيا. لم يعد هناك شك فى محدودية الموارد الطبيعية وفى أى زيادة فى الإنتاج الكلى مستقلاً سوف تتحقق أساساً من خلال تكثيف استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، وهذا لن يتأتى بصورة سليمة إلا من خلال تكنولوجيات مناسبة يتم توليدها طبقاً لاحتياجات الظروف المحلية ثم نقلها وتطبيقها فى أسرع وقت ممكن. هذا العمل يستلزم بناء قدرات بحثية إرشادية فاعلة يجرى تنظيمها وتوجيهها وادارتها طبقاً لروح العصر (١).

١- نفس المرجع، ص ٣٦.